

الأمم المتحدة
الجامعة العامة

اللجنـة الخامـسة
الجلـسـة 19
المعـودـة يـوم الـخمـيس
الدورة السادـسة والأربعـون ٢١ تـشـرين الأول / أكتـوبر ١٩٩١
الـسـاعـة ١٥٠٠ JAN 21 1992
نيـويـورـك الوـثـائق الرـسـمية

~~جـلـسـة ٦٧~~

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

الرئيس :

السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣ - ١٩٩٤ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٥ - نزع السلاح

الباب ٦ - المسائل السياسية الخاصة ، والتعاون الاقليمي ، والوماية
وانهاء الاستعمار

.../...

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.19
26 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتمويل . ويجب إدراج
التمويلـات في نسخـة من الوثـيقـة وإرسـالـها مـذـيلـة
بتـوقيـع أحد أـعـضـاء الـوـفـدـ المعـنىـ فيـ غـضـونـ أـسـبـوعـ
واحدـ منـ تـارـيخـ نـشـرـهاـ إـلـىـ : Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وـتـصـدرـ التـموـلـياتـ بـعـدـ اـنـتـهـاءـ الدـورـةـ فيـ تصـوـيـبـ
مـسـتـقـلـ لـكـلـ لـجـنـةـ مـنـ الـلـجـنـاتـ عـلـىـ حـدـةـ .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٢ - ١٩٩٣
(A/46/7/Rev.1) ١٩٩٣ ، و A/46/6 ، و Add.1

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/3) ، و A/46/16 و A/46/1

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٥ : نزع السلاح

١ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن معظم النمو المقترن للباب ٥ يرجع إلى اقتراح بإنشاء وظيفة برتبة ف - ٥ لمدير المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في كاتاماندو بنيبال . وأشار إلى مجال آخر مقلق هو اقتراح بإعادة تصفيف ثلاثة وظائف (A/46/6/Rev.1) ، الفقرة ٥ - ٢٠ و ٥ - ٢١ . ورأى أن القضية الثالثة قضية منهجية عامة : فالإعانة المقدمة إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح واردة باعتبارها مصروفاً غير متكرر ، مع أنها مولت مراراً قبل ذلك من الميزانية العادية . وكان تبرير ذلك هو أن محاولات زيادة التبرعات للمعهد سوف تلقي عاجلاً الحاجة إلى الاعانة . وعلى أي حال ، يمكن حل المشكلة آلياً في الميزانيات القادمة إذا أزيل التمييز بين المصرفات المتكررة وغير المتكررة ، كما سبقت مناقشته .

٢ - السيد مسيلى (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إنه كان يتمنى اعتبار الاعانة المذكورة متكررة حتى بالمنهجية الحالية . فهذا يزيد من معدل النمو . عموماً ، توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الفقرة ٥ - ١١ من تقريرها بتخفيف التقدير الخام بالباب ٥ بمقدار ١٣٦ ٥٠٠ دولار . وهي توافق على اقتراحات إنشاء وظيفة برتبة ف - ٥ في كاتاماندو ، وعلى إعادة تصفيف وظيفتين من فئة الخدمات العامة . بيد أنها لا توصي بقبول الاقتراح الداعي إلى تحويل وظيفة الموظف الإداري بيدارة شؤون نزع السلاح من رتبة ف - ٤ إلى ف - ٥ . وأبدى رغبته في أن يؤكد مرة أخرى على ضرورةبذل كل جهد ممكن لتشجيع مانحى المساهمات "المربوطة" على تقديم مساهمة إضافية غير مقيدة يمكن استخدامها في سداد ثغرات المعهد ، كما ذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥ - ١٠ من تقريرها . (A/46/7)

٣ - السيد تيرلينك (بلجيكا) : قال إنه رغم عدم وجود شك في الوضع المالي المقليق للمعهد أو في مستوى عمله ، يجزعه أن يلاحظ استمرار اعانته المعهد في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . ورغم أن الاعانة معطاة في الواقع بناء على القانون الأساسي للمعهد ، يود وفده أن يشير إلى أن الجزء رابعا من قرار الجمعية العامة ٢٠١٤٤ باء يطلب من الأمين العام أن يكشف جهوده للحصول على تبرعات للمعهد بغية تفادى الحاجة إلى تقديم اعانته من الميزانية العادلة ، وإن يستعرض مسألة تكاليف دعم البرنامج ، وإن يقدم تقريرا كل ستة إلى الجمعية العامة عن حالة المعهد ، وقبل تقرير ما إذا كانت اعانته المعهد مبررة أو غير مبررة ، يود وفده أن يطلع على ذلك التقرير . كما أنه يصر على إدراج هذا الطلب أيضا في مشروع القرار الخاص بالميزانية البرنامجية المقترحة الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في هذه الدورة .

٤ - السيد كوهين (الولايات المتحدة) : قال إن وفده يقدر الحصول على آراء الامانة العامة في كيفية تأثير التغيرات التي طرأت على العلاقات بين الشرق والغرب في أنشطة إدارة شؤون نزع السلاح خلال فترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . وأبدى أمله في عرض تقييم برنامج العمل والميزانية يعكس هذه التغيرات على الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين .

٥ - وكما ذكر وفده خلال المناقشة العامة ، لا يرى أن اصدارات منشورات كثيرة استخدام فعال للموارد . ولاحظ أن إدارة شؤون نزع السلاح تبني اصدارات نحو ٦٠ منشورا متكررا وغير متكرر ، فقال إن من الأفید نقل موارد هذه المنشورات إلى برنامج الزمالات ، والى خدمات استشارية أخرى ، وإذا لزم الأمر إلى عمل المراكز الإقليمية . وقال إن وفده ليس مستعدا في المقدمة لأن يؤيد إنشاء الوظيفة الجديدة برتبة ف - ٥ في المركز الإقليمي في نيبيال إذا لم تأذن بها الجمعية العامة صراحة - كما ذكرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٥ - ٥ من تقريرها . وإذا كان المركز يحتاج إلى وظيفة ف - ٥ فينبغي اتخاذها بنقل هذه الوظيفة .

٦ - وفيما يتعلق باقتراح رفع مستوى وظيفة الموظف الإداري بالادارة إلى رتبة ف - ٥ ، لا يعطي تقرير اللجنة الاستشارية أية تفاصيل تؤيد اعتراضها على هذا الاقتراح . ويقدر وفده أي تفسير من رئيس اللجنة الاستشارية ، ويطلب من الامانة العامة ابلاغ اللجنة الخامسة بما إذا كان اقتراها يقوم على معايير تعيين الوظائف الذي وضعته لجنة الخدمة المدنية الدولية .

(السيد كوهين ، الولايات المتحدة)

٧ - وتحدث عن قرار الجمعية العامة ٢٠١/٤٤ الذي طلب من الأمين العام أن يكشف جهوده للحصول على تبرعات للمعهد واستعراض مسألة تكاليف دعم البرنامج ، فقال إنّه يقدر ورود تقرير واف من الأمانة العامة عن الجهد المبذولة لحل هذه المسائل . وقال إنّ وفده ذكر مراراً أن الولايات المتحدة لا ترى أن تقوم الميزانية العادلة للجمعية العامة بإنفاق البرامج الطوعية التي لا تشير اهتماماً كافياً للحصول على تبرعات . وطالما ظلت هناك برامج هامشية مثل المعهد ممولة من الميزانية العادلة ، لا مبرر لاضافة موارد إلى الأمم المتحدة .

٨ - السيد اشاريا (نيبال) : قال إن مساهمة المراكز الإقليمية ومنها مركز كاتماندو في تشجيع التفاهم والتعاون على نزع السلاح لا يحتاج إلى تأكيد . ونظراً لأنّ هذه المراكز تحتاج استمراراً واستقراراً ماليين للعمل بكفاءة ، ينبغي تمويلها من الميزانية العادلة كما اقترحه الأمين العام في تقريره . ورأى أن رتبة ف - ٥ الازمة لوظيفة مدير المركز الإقليمي في كاتماندو هي بالكاد الحد الأدنى اللازم لاداء المركز أنشطته ، وأبدى ثقته في موافقة اللجنة على تمويلها .

٩ - الأنسة روتايizer (النمسا) : قال إن الحلقة الدراسية التي أقامتها إدارة شؤون نزع السلاح في فيبينا في شباط/فبراير ١٩٩١ أحدثت إثراً هاماً في بناء الشقة وزيادة أمن العالم أجمع . ورأى أن انتهاء الحرب الباردة والحداث الأخيرة في منطقة الخليج خلقت ادراكاً متزايداً بأهمية نزع السلاح ، وبالتالي زادت من عبء عمل إدارة شؤون نزع السلاح . وفي هذه الأحوال ، هناك كثيراً ما يبرر الزيادة المقترحة في النمو الحقيقي بمقدار ٦٪ في المائة ، وهي أقل من الزيادة العامة المسقطة وقدرها ٠،٩٪ في المائة . وأبدت قلقها من أن تخفيض مخصصات الإدارة ١٣٦٥٠٠ دولار قد يضر بعملها ، وهي تتطلع إلى مزيد من المعلومات من الأمانة العامة عن هذا الموضوع .

١٠ - ورأى أن إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة الموظف الإداري من رتبة ف - ٤ إلى ف - ٥ تعكس عبء عمل الإدارة ولها مبررها تماماً . وفيما يتعلق بانشاء وظيفة برتبة ف - ٥ لمدير مركز نيبال ، قالت إن مساعدة المراكز الإقليمية جزء من برنامج فرعى له أولوية عالية ، ويؤمن وفدها بتمويل هذه الوظيفة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ وآو ووصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . وأخيراً قالت إنّها تود التشديد على أهمية الحملة العالمية لنزع السلاح التي زادت من الاهتمام بـ نزع السلاح .

١١ - السيد أونووآليا (نيجيريا) : قال إنه رغم علمه أن قضية إعادة التصنيف ستعالج فيما بعد فإنه يود أن يعرف لماذا لم توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة الموظف الإداري بادارة شؤون نزع السلاح . فتقديره لا يبين سبب ذلك .

١٢ - السيد مورداكو (فرنسا) : قال إن وفده يضع أهمية كبيرة لمعهد دراسات نزع السلاح ، فهو المنظمة العلمية الوحيدة لبحوث نزع السلاح ، وهو تكملة لازمة للعمل الممتاز لإدارة شؤون نزع السلاح . ورغم اتفاق وفده مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بأن المعهد ينبغي أن يستقل ماليا في النهاية ، مازال يحتاج إلى إعانة من الميزانية العادية . وذكر أن فرنسا زادت مساهمتها ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٣ ، وأبدى أمله في أن تحدو البلدان الأخرى حذوها .

١٣ - وقال إن وفده رغم رغبته في مناقشة قضية خلق وفورات شاملة بناء على التزامات غير مصفاة في المجتمعات غير الرسمية ، يحتفظ لنفسه بالتعليق على هذا الموضوع في موعد لاحق .

١٤ - السيد زهيد (المغرب) : قال إنه يؤمن بأن زيادة نزع السلاح من طرفين وما تلقاء من تشجيع بسبب تحسن العلاقات الدولية سوف تعقبها زيادة في نزع السلاح من عدة أطراف . وكما ذكر ممثل الولايات المتحدة ، فإن احتمال نحو أنشطة نزع السلاح سوف ينبع في مخصصات الباب ٥ مستقبلا . ورغم اتفاق وفده مع رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بتكتيف الجهد لاستبدال الإعانة من الميزانية العادية بالتدبرات ، فإن الإعانة لاتزال لازمة في الوقت الحاضر .

١٥ - وفيما يتعلق بإنشاء وظيفة في - ٥ لمدير المركز الإقليمي للسلم والتنمية في كتماندو اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، قال إنه مددت الأمانة العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية مختلفتان حول ما إذا كان قرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ واو يأذن بهذا الإجراء ، يطلب وفده أيضاً لاحكام هذا القرار . أما عن اقتراح رفع مستوى وظيفة الموظف الإداري فإن الوظيفة لا تستتبع مسؤوليات هامة جدا فقط وإنما تعني الإشراف على مديري المراكز الإقليمية ، وهم أنفسهم برتبة ف - ٥ . لذلك ينبغي أن تكون هذه الوظيفة على الأقل بهذا المستوى . ولهذه الأسباب لا يفهم لماذا رفضت اللجنة إعادة تصنيفها . أما في المجالات الأخرى فأن وفده يؤيد توصيات اللجنة .

١٦ - السيد جادمانى (باكستان) : أيد إنشاء وظيفة ف - ٥ في كاتمندو لأن قرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ وأو يأذن بذلك . وأشار إلى تزايد الادراك بأن الجهود العالمية لنزع السلاح تحتاج إلى استكمالها بجهوداقليمية كثيرة ما تكون أجدى ، ومن الضروري التأكيد من أن المراكم الاقليمية تحظى بالاستمرار والاستقرار الماليين .

١٧ - السيد ميريفيلد (كندا) : رأى أن على اللجنة قبل أن تاذن في تخفيض اعتمادات نزع السلاح التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية أن تحلل التوصيات بعناية . فادارة شئون نزع السلاح ليست فقط من بين بين أجدى هيئات الأمم المتحدة ؛ وإنما تشارك أيضا في نشاط له أولويته ويتجاوز حجم عمله ، ومن واجب اللجنة أن تتأكد من حصولها على الدعم الذي تحتاجه .

١٨ - السيد كتشين (المملكة المتحدة) : قال إن وفده يتطلع إلى مناقشات غير رسمية حول مسألة إعانة المعهد . وأبدى ترحيبه في هذا الشأن ببيان مثل فرنسا ، وبالسئلة المتعلقة بإنشاء وظيفة ف - ٥ في كاتمندو . أما عن تمويل وظائف مديرى المراكز الاقليمية من الميزانية العادية فرأى ضرورة مراعاة قرارات الجمعية العامة ١٥١/٤٠ و ١٦٠/٤٠ و ٣٨/٤٢ أيضا .

١٩ - وقال إن وفده مثل غيره يتطلع إلى ايضاحات من اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية في عدة قضايا . ورغم ما يبدو من أن طلبات زيادة الإيصال تعنى نوعا من الحاجة إلى تقرير أكثر استفادة فإنه يشير إلى تقرير اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية الذي يتجاوز أصلا الحد المallow وهو ٣٣ صفحة . أما مسألة مقدار التفاصيل اللازمة في ينبغي تناولها في جلسات غير رسمية . فهي أيضاً تنسحب محفلا لمناقشة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق .

٢٠ - وأشار إلى ما ذكرته اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية في الفقرة ٥ من تقريرها بأن دراسات نزع السلاح دائمة بطبيعتها فقال إنه رغم فهمه أن هذه الدراسات قد تستمرة بانتظام ، من الواقع أنها لا تتعلق دائماً بمعنى الجانب من نزع السلاح . وهو يقدر أي ايضاح من اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية في هذا الموضوع .

٢١ - السيد راي (الهند) : قال إن وفده يضع أهمية كبيرة لذرع السلاح ، فهو وثيق الصلة بخمسة مجالات لها أولويتها في انشطة الأمم المتحدة . ومع ذلك من الأهمية أن تكون ادارته مجدية التكاليف وكفؤة ، وأن تكون ولاياته التشريعية منفذة بدقة . لاحظ أنه لا توجد أية إشارة إلى موعد محدد في قرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ وأو الذي أشارت إليه الفقرة ٥ - ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة باعتباره تفويفاً بانشاء وظيفة في - ٥ لمدير المركز الإقليمي للسلم والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ . والفقرة ٥ - ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية لا توضح سبب اعتراض اللجنة على إنشاء هذه الوظيفة الجديدة . وأبدى اتفاقه مع ممثل الولايات المتحدة بأن الاقتراح ليس له مبرر كاف في الميزانية البرنامجية . وأبدى تأييد وفده لقرار اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥ - ٦ بعدم التوصية بقبول اقتراح إعادة تصفيف وظيفة الموظف الاداري .

٢٢ - السيد إيتوك (أوغندا) : قال إن وفده يتفق مع وفود أخرى أعربت عن ارتياحها لعمل ادارة شؤون نزع السلاح ، ويؤيد دائماً أية جهود لتعزيز القدرة الاهلية للبلدان النامية . لذلك يهتم بالذات بالبرنامج الغربي ٤ : تقديم المساعدة إلى البلدان النامية بشأن مسائل نزع السلاح : المراكز الإقليمية ؛ والزمالت ؛ والتدريب والخدمات الاستشارية . ومع ذلك لا يرضيه كثيراً اقتراحات الميزانية البرنامجية بشأن الزمالات (الفقرة ٥ - ٣٤) . وقال إن عدداً من الوفود أعربت فيلجنة البرنامج والتنسيق عن تقديرها لبرنامج الزمالات واقتصرت تعزيزه (A/46/16 ، الفقرة ١٠٥) . وحيث أن وفده شاهد سير عمل هذا البرنامج فهو مقتنع بفائدته . وأبدى أمله بایجاد سبيل لتعزيز البرنامج وزيادة عدد الزمالات من خلال مشاورات غير رسمية .

٢٣ - وختاماً قال إن وفده يضع أهمية كبيرة لدور المراكز الإقليمية ، ولذلك يؤيد توصية اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥ - ٥ من تقريرها . وسأل هل تستطيع الامانة العامة أن تعطي اللجنة فكرة عن المعدل الحالي لدعم كل مركز إقليمي ، ومدى اختلافه عن الميزانية البرنامجية المقترحة . كما يرحب بشئ من الإيضاح للتفسيرات المختلفة لقرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ وأو التي وردت في الفقرة ٥ - ١٩ من الميزانية البرنامجية ، وفي الفقرة ٥ - ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية .

٢٤ - السيد كاربوشكي (هنغاريا) : قال إن وفده يضع أيضاً أهمية كبيرة لعمل إدارة شؤون نزع السلاح . فقد زادت التطورات الدولية الأخيرة من عبء عمل الإدارة كثيراً ، وأصبحت الزيادة المقترحة في ميزانيتها وهي ٦٠ في المائة أقل كثيراً من اللازم .

(السيد كاربوبكي ، هنفاريا)

فالإدارة في العادة من أقل هيئات الأمانة العامة عددا في الموظفين ، وهناك ما يبرر زيادتهم كثيرا . ورأى أن الأنشطة الهامة للمعهد تحتاج أساماً مالية أقل ، وتمويل هاتين الجهاتين باعتماد غير متكرر في الميزانية ليس حلاً كافيا .

٢٥ - السيد بلحاج (تونس) : اتفق مع المتكلم الذي سبقه حول أهمية عمل الإدارة . وقال إن جهودها بالذات في تدوين اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف في أمور نزع السلاح تستحق التشجيع والأولوية . كما أيد آراء ممثلي فرنسا والمغرب في تمويل المعهد . وفي حين أن وفده لا يعترض من حيث المبدأ على إعادة التصنيف المقترحة في الفقرة ٣٠-٥ من الميزانية البرنامجية فإنه يود من الأمانة العامة أن تزيد من التفاصل . ومن المؤسف أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من مناقشة المسألة . وأيد ملاحظات ممثل المملكة المتحدة بشأن الحاجة إلىتناول مسألة إنشاء الوظائف في مشاورات غير رسمية .

٢٦ - السيد إيتوماتا (اليابان) : أشار إلى تمويل المعهد فقال إن الجمعية العامة طلبت من الأمين العام في دورتها الخامسة والأربعين أن يدرس تكاليف الدعم التي يتحملها المعهد ، من أجل جعل إعانة الأمم المتحدة غير ضرورية ، وتساءل هل جاء أي تقرير في هذا الموضوع . وأبدى اعتقاده بأن المعهد لم يضع تكاليف دعم المشاريع إلى حساب التزامات المانحين . بيد أن المشاريع المملوكة من موارد خارج الميزانية كانت تفيده عليها تكاليف دعم نسبتها ١٣ في المائة ، وينبغي تشجيع المعهد على اتباع نفس هذا الأسلوب .

٢٧ - أما عن إنشاء وظيفة في - ٥ لمدير المركز الإقليمي للسلم والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ ، وهو ما قبلته اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥ - ٥ من تقريرها ، فقال إن العمل الذي سيجري قد أذنت به الجمعية العامة ، وأن الأمين العام طلب بالتصريف "بأسرع ما يمكن عملياً" . ورأى أن وضع نزع السلاح يتطور بسرعة وأنه كانت توجد حتى منذ الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق تطورات كثيرة في هذا الميدان تؤشر في أنشطة نزع السلاح الإقليمية . ورأى أن نزع السلاح من مجالات الأولوية لأنه وثيق الصلة بضمان السلام والأمن ، ولا يرى وفده داعياً إلى الحذر الزائد في مسألة تتعلق بأنشطة مجازة بوضوح .

٢٨ - السيد مسيلى (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية قد أشارت فعلاً في الفقرة ٥-٥ من تقريرها إلى عدم صحة بيان الأمين

(السيد مسيلي)

العام الوارد في الفقرة ٥ - ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة ؛ ذلك أن القرار الذي يدعى أنه سند تشريعي لإنشاء الوظيفة ليس فيه ما يذكر ذلك . ومع ذلك فإن اللجنة الاستشارية قد ذكرت اللجنة الخامسة في نفس الفقرة بأن الجمعية العامة كانت تدرك القصد من إنشاء هذه الوظيفة من خلال بيان الأمين العام عن آثارها في الميزانية البرنامجية . لذلك لم تتعارض اللجنة الاستشارية على هذا الطلب .

٣٩ - وقال إن عدداً من الممثلين أشاروا إلى أن الفقرة ٥ - ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لا تبين سبب قرارها بعدم التوصية بقبول اقتراح إعادة تصنيف وظيفة الموظف الإداري . وقد استمعت اللجنة الاستشارية إلى حجج ممثل الأمين العام ، وأقرت الفقرة ٥ - ٢٠ من الميزانية البرنامجية بعنایة ، فلاحظت الإشارة إلى مستوى المسؤولية وحجم الأنشطة الخارجية عن الميزانية وتعقدها . وقال إن ثلث ملاك موظفي الإدارة أصلاً برتبة ف - ٥ . ومن المؤسف كثرة استغلال مسألة إعادة التصنيف لتفطية تصرفات الموظفين الساعين إلى التطور الوظيفي . ومع ذلك فإن المشكلة حقيقة في الأمانة العامة . فاحياناً يجد الموظفون أنفسهم مربوطين بوظيفة ما دون إمكانية نقلهم إلى وظيفة أخرى أعلى منها ، ومن ثم تضطر الإدارات إلى طلب إعادة تصنيف تلك الوظيفة . ورحب بما ستقدمه الحلقة الدراسية القادمة من فرصة لمناقشة كامل مسألة إعادة التصنيف ، لا سيما إذا كان يلزم اتخاذ نهج مختلف في مسألة تعتبر في حقيقتها مسألة إدارة شؤون الموظفين ومسألة تطوير وظيفي .

٤٠ - وفي هذه النقطة ، لاحظت اللجنة الاستشارية أن في الإدارة أصلاً عشر وظائف برتبة ف - ٥ ، وأنها ليست مكتسبة بسبب معدل نشاط الإدارة ومجموع ميزانيتها التي تبلغ ٣٠,٩ مليون دولار أن رتبة ف - ٤ ليست كافية لوظيفة الموظف الإداري المذكور . فإذا كان هذا الموظف يحتاج إلى ترقية ، تستطيع الأمانة العامة أن تتناول هذه المسألة بأسلوب غير أسلوب إعادة التصنيف .

٤١ - الأنسة بيرانجي (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : أشارت إلى اقتراح إعادة تصنيف الوظائف والافتقار إلى التبرير المناسب الذي ساقه عدة متكلمين ، فقالت إن لجنة البرنامج والتنسيق قد لاحظت في استنتاجاتها وتوصياتها بشأن مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة أن بعض التغيرات في ملاك الموظفين ليست مبرراً كافياً (٤) . كما أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٤٣ من A/46/16 تقريرها بوضع أساليب ومعايير تصنيف أبسط وأرشد . كما يساعد على ذلك بوضوح مقاييس عبء العمل .

٣٣ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : رد على سؤال ممثل بلجيكا فقال إن الأمين العام يصدر سنويًا تقريرًا عن عمل المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح الذي هو أيضًا مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . وذكر أن تقريره الحالي (A/46/334) يعرض المعلومات عن تبرعات تعهدت بها الدول الأعضاء أو أرسلتها إلى المعهد . ومع ذلك ليس به تفاصيل عن تكاليف الدعم وقضايا مشابهة . وقد تقرر جعل الرسوم الخاصة بتكليف الدعم في حالة المعهد ٥ في المائة . ولا توجد سياسة موحدة للتبرعات ، والجهود جارية للتكييف مع أوضاع خاصة . وفيما يتعلق بإعانة المعهد ، أبدى أمله في أن يعطي - إذا شاءت اللجنة - صورة كاملة في وقت قريب لحالة جميع المعاهد المستقلة ذاتياً في الأمم المتحدة ، مع معلومات عما إذا كانت معانة من الميزانية العادلة .

٣٤ - وردًا على أسئلة وفد الولايات المتحدة ، لاحظ أن الفقرة ٦٤ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7) تذكر أن الباب ٥ واحد من أبواب في الميزانية لم تقم هيئة متخصصة باستعراض برنامج العمل فيه للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ . فلم تتفق الأمم المتحدة على هيئة مختصة لاستعراض برنامج عمل إدارة شؤون نزع السلاح ، لأنها مأخوذة من الخطبة المتوسطة الأجل ومن الولايات التي تعتمد其 الجمعية العامة كل عام . ويمكن للجنة البرنامج والتنسيق في الدورة الحالية تنفيذ الخطبة إذا شاء الأمين العام ، ويمكن تقديم أي تبديلات إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة بواسطة لجنة البرنامج والتنسيق . ولا يوجد حالياً جهاز لإدخال تبديلات على برنامج العمل إلا بأسلوب بيانات آثاره في الميزانية البرنامجية . ويعني إنشاء هذا الجهاز ضمن اشتراك لجنة البرنامج والتنسيق في استعراض التغيرات التي يقترحها الأمين العام . وعدم وجود جهاز يعكس منهجهما التغيرات في برامج العمل هو أحد الأسباب التي تجعل تقارير أداء البرامج تسبب شكوى كثيرة جداً في اللجنة الخامسة . وقد أشارت الأمانة العامة إلى تغيرات في النواتج ، واكتشفت اللجنة من خلالها تغييرات أساسية في الأنشطة المبيضة في الميزانية البرنامجية .

٣٥ - وردًا على الملاحظات الخاصة بالمنشورات ، وافق على أن منشورات إدارة نزع السلاح كثيرة جداً . وقال إنها نتيجة تكتلية مختلفة ويراد بها الوصول إلى بلدان نامية معينة . أما عن أمر التخفيف الشامل في الطباعة الخارجية الذي اقترحه اللجنة الاستشارية فلاحظ أن الأمين العام يستطيع نقل الأموال بين أبواب الميزانية من خلال مجلس المنشورات .

٣٦ - وقال إنه ليس لديه ما يضيفه إلى اقتراح إنشاء وظيفة برتبة د - ٥ لمدير المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ . صحيح أنه ليس في قرار

(السيد بودو)

الجمعية العامة موعد محدد ، لكن الأمين العام يرى إنشاء هذا المنصب اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

٣٦ - وفيما يتعلق باقتراح إعادة تصنيف الوظائف ، أكد لوفد الولايات المتحدة أن مكتب تنظيم الموارد البشرية قد استخدم معايير لجنة الخدمة المدنية الدولية . وحيث لو كان هذا الأسلوب متبعاً لحل مشكلة واحدة كما رأى رئيس اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية ، فإن ذلك يبيّن أن المشكلة موجودة . ورأى أن تعجر هيكل الوظائف في الأمانة العامة قد يؤدي إلى انحراف في عملية إعادة التصنيف ، ولكن استنتاج مشروعه في حالات كثيرة . وأبدى شدة حرص الأمانة العامة على التنفيذ الكامل للتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق في هذا المجال ، وأبدى تطلعه إلى مناقشة المسألة مرة أخرى .

٣٧ - وفيما يتعلق بمسألة هامة هي البنود "الدائمة" ، مثل الدراسات في مختلف جوانب نزع السلاح التي أشارت إليها الفقرة ٢٢-٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، قال إن الأمانة العامة تجرب نهجاً مختلفاً فيتناول مسألة الدراسات التي تطلبها الأمانة العامة كل سنة ، بحيث لا تفتر اللجنة الأولى إلى استلام بيان بالآثار التي تسبب الميزانية البرنامجية مع كل طلب لإجراء دراسة جديدة .

٣٨ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع اعترافاً فسوف يأخذ ذلك على أن اللجنة ترى اعتماد استنتاج وتوصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٥ (A/46/16) الفقرة ١٠٧ .

٣٩ - وقد تقرر ذلك .

٤٠ - بناءً على توصيات اللجنة الاستشارية ، أُجيز من القراءة الأولى اعتماد ٩٠٠ ٤٤٨ ١٣ دولار للباب ٥ من ميزانية فترة السنين ١٩٩٣-١٩٩٤ ، بشرط أن تعمد لجنة مشاورات غير رسمية في القضايا التي أُشيرت بشأن الباب ٥ ، وإجراء أي تعديلات لازمة .

٤١ - السيد تاييرلند (بلجيكا) : تحدث بناءً على نقطة إيضاح عن الاعتماد الخامس بمعهد بحوث نزع السلاح فقال إنه يبدو بعد الاستئناس بالوثائق التي وصلته للتشوّق أن التقرير الذي تطلبه الجمعية العامة من الأمين العام في الجزء الرابع من قرارهما ٤٤٠٣ لم يصل بعد . لذلك فإن الطلب الذي أبداه وفده في بيان سابق ما زال قائماً .

.../..

(٩١) ٣٣٠٠

الباب ٦ - المسائل السياسية الخاصة ، والتعاون الإقليمي ، والوصاية وإنها الاستعمار

٤٢ - الرئيس : قال إن إجمالي التقديرات التي اقترحتها الأمين العام في الباب ٦ تبلغ ٤٠٠ ٧٦٥ دولار .

٤٣ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن التقديرات المنقحة التي تطلبها لجنة البرنامج والتنسيق في الباب ٦ ستتاح قريباً .

٤٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قدم تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الباب ٦ فقال إن اللجنة الخامسة قد تود البدء في نظرها في هذا الباب ريثما تصل التقديرات المنقحة التي يمكن استعراضها وإعلانها في اللجنة الاستشارية قبل القراءة الثانية .

٤٥ - ومضى قائلاً إن اللجنة الاستشارية ذكرت مجدداً في الفقرة ٤-٦ من تقريرها توصيتها باستعراض المعايير المتتبعة في إعفاء بعض الصناديق الاستثمارية من رسوم دعم التكاليف ، للتأكد من أن الميزانية العادلة لا تتحمل أيّ نصيب لا داعي له من تكاليف تقديم خدمات الدعم لهذه الأنشطة المملوكة من خارج الميزانية . وسوف تقدم اللجنة الاستشارية تقريراً في الوقت المناسب عن صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لشامبيبيا ، وهذا يبين عموماً أن الموارد المتاحة كافية لإكمال الأنشطة المذكورة في البرنامج .

٤٦ - ومضى قائلاً إن اللجنة الاستشارية تطلب من الأمانة العامة في الفقرة ٨-٦ أن تؤمن بإعادة توجيه الأنشطة بحيث تعكس الحقائق الراهنة لعملية إنهاء الاستعمار . وتوصي اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦-١١ بعدم الموافقة على طلب الأمين العام بتحويل ١٢ وظيفة مؤقتة إلى وظائف ثابتة ، على أن هذا الطلب أصبح الآن أقرب إلى الصحة بعد أن تقرر تقديم التقديرات المنقحة .

٤٧ - وختم كلمته بالإشارة إلى وحدة البرامج الخاصة بالطوارئ فقال إن اللجنة الاستشارية توصي (في الفقرة ١٢-٦) بالإبقاء على توزيع الوظائف كما اعتمدها السدورة الخامسة والأربعون ، ريثما ينتهي ما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ بناء وهو استعراض مهام الوحدة للتأكد من أنها لا تكرر أنشطة تقوم بها وكالات أخرى للإغاثة في حالات الطوارئ ، وينبغي على اللجنة عند النظر في الإغاثة في حالات الطوارئ أن تراعي أن المسألة موضع اهتمام المنظمة كلها . وأخيراً لاحظ أن اللجنة الاستشارية أصدرت توصيتين ، إحداهما تتعلق بالسفر في الفقرة ٦-١٠ ، والآخر بالخدمات الاستشارية في الفقرة ٦-١٣ .

٤٨ - الانسة بيرانجيه (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن أنشطة الباب ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة تدخل في البرامجين ٤ و ٢٧ من الخطة المتوسطة الأجل . وذكرت أن بعض الوفود لاحظت في لجنة البرنامج والتنسيق أن أنشطة البرنامج الفرعى ٤ من البرنامج ٢٧ (البرامج الخاصة بالطوارئ) شبيهة جداً بأنشطة الباب ٢٩ الف من الميزانية (مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) والباب ٢٠ (عمليات الإغاثة في حالات الكوارث) . وكما لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها (١٠٩، الفقرة A/46/16)، ينبغي تفادي التشدّم في الأنشطة ومسؤوليات تنفيذ البرامج .

٤٩ - وقالت إن لجنة البرنامج والتنسيق توسي بتكثيف عدد الأنشطة وحجمها بحيث تراعي الحاجات المتغيرة لأنشطة إنهاء الاستعمار ، وإن السرد البرنامجي للباب ٦ يحتاج إلى تضييق بحيث يشير بالتفصيل إلى قرارات الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة (١١٦، الفقرة A/46/16) . وأشار إلى أن التقديرات المنقحة التي تطلبها لجنة البرنامج والتنسيق تتعلق بتوزيع مختلف للموارد بين البرامج الفرعية داخل هذا الباب . وقد ترى اللجنة الخامسة أن توافق نظرها في هذا الباب إلى حين الانتهاء من التقديرات المنقحة . كما توسي لجنة البرنامج والتنسيق باستعراض مهام واحدة . البرامج الخاصة بالطوارئ وقالت إنها توسي باعتماد السرد البرنامجي للباب ٦ ، رهن بهذه الشروط .

٥٠ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن الأمم المتحدة مازالت تتخصص موارد جمة أكثر من اللازم لأنشطة فات أو أنها في الباب ٦ . ورأى أن التعليةقات القائلة بأن المنظمة تفتقر إلى الموارد المالية جوقاء بسبب الاعتمادات المخصصة لذلك الباب . وقد انتهت اللجنة الاستشارية إلى استنتاج مشابه ، ويؤيد وفده تماماً رأيها ببذل جهد عازم لإعادة ترشيد الأنشطة بحيث تتعكس الحقائق الراهنة لإنماء الاستعمار (٨-٦، الفقرة A/46/7) . وأشار مثلاً إلى الاعتماد المخصص "البعثات التشاورية" الموفدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية ، رغم انتهاء الاستعمار في ذلك البلد . وللجنة البرنامج والتنسيق متفقة أيضاً مع اللجنة الاستشارية ، وطلبت من الأمين العام تقديم تقديرات منقحة .

٥١ - دعا إلى إعادة توزيع الموارد داخل هذا الباب لتعزيز وحدة البرامج الخاصة بالطوارئ ، مع إزالة تشدد المسؤوليات وازدواج الأنشطة في مجالات حساسة من الباب ٦ . وطلب تفسيراً لدور وكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وإنماء الاستعمار والوصاية في المساعي الحميدة وتقسيم الحقائق وتحليل المسائل السياسية الخاصة . وأخيراً قال إن الموارد المقترحة للجنة الخاصة المكونة من ٢٤

(السيد ميكالسكي ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

دولة لا داعي لها ، وخصوصاً مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار المخصص للسفر . ويفهم وفده أن كثيراً من باقي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي راضية بترتيباتها السياسية الراهنة ولا تزيد الاستقلال .

٥٢ - السيد إيتوك (أوغندا) : لاحظ تعليق اللجنة الاستشارية (A/46/7) ، الفقرة ٥-٦) بأن التبرعات المجموعة لبرنامج المنح الدراسية لطلاب ناميبيا كافية لتفطير أنشطة البرنامج حتى انتهائه ، وسئل هل تم فعلاً تحصيل هذه الأموال أم أنها معقودة فحسب . وقال إنه يرحب بآي تأكيد بسداد أي نقص من الميزانية العادية .

٥٣ - السيد غريف (استراليا) : قال إنه مندهش لأن الباب ٦ ما زال موضع البحث كالمعتاد ، رغم التقدم الحاصل في إنهاء الاستعمار . وقال إن وفده ما زال غير مقتضي بلزوم التقديرات المنقحة فعلاً ، ويبدو أن إعادة التوزيع ضرورية . وطلب معلومات أكثر تفصيلاً تؤيد التقديرات ، وأبدى اتفاقه مع اللجنة الخامسة بعدم اتخاذ إجراء ريشما تصل التقديرات المنقحة .

٥٤ - السيد فيلارد (هولندا) : تحدث بالشجاعة عن الدول الأعضاء الاشتراكية عشرة أعضاء الاتحاد الأوروبي فقال إن حجم العمل الباقى أداوه في إنهاء الاستعمار قل كثيراً . وهذا يؤشر في برامج العمل . وبعذر أنشطة الباب ٦ ، على علية الزمان وينبغي إعادة النظر فيها . وقال إن الدول الاشتراكية عشرة تتفق مع اللجنة الاستشارية بأن الحقائق الراهنة لإنهاء الاستعمار لم تتعكر على هذا الباب كما يبدو من برنامج سفر اللجنة الخاصة المكونة من ٣٤ دولة عضواً . وعلى جميع الوحدات التنظيمية في الباب ٦ أن تبين بوضوح كيفية استخدام مواردها .

٥٥ - السيد ووغانغ (الصين) : قال إن المبلغ المقترح في الباب ٦ للتوجيه التنفيذي والإدارة مرتفع أكثر من اللازم ، وينبغي تحويل الموارد إلى البرامج الفنية . ومع أن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تورد سوى خمس وظائف للتوجيه التنفيذي والإدارة ، فهي تشمل تقديرات يتجاوز ٣٠٠ ٠٠٠ دولار للسفر . وقال إن وفده يشكك ما إذا كان هذا المبلغ لازم فعلاً . كما يطلب ايضاحاً لكيفية حساب التكاليف المتکبدة عند الاستعانة بالخبراء الاستشاريين . وقال إن وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية بتخفيف مصروفات السفر والخدمات الامتناعية . وحيث أن برامج الإغاثة في حالات الطوارئ في الباب ٦ قد تكرر أنشطة أبواب أخرى ، مثل الباب ٢٠ (عمليات الإغاثة في حالات الكوارث) ، ينبغي تحويل هذه الأنشطة . وقال إنه يتطلع إلى تقديم التقديرات المنقحة .

٥٦ - السيد زهيد (المغرب) : رأى أن هناك على ما ينبو عدم تطابق بين الأرقام الخامة بالخدمات الاستشارية في الباب ٦ ، فقد أشار تقرير اللجنة الاستشارية إلى تقدير يبلغ ١١٣ ٨٠٠ دولار (A/46/7 ، الفقرة ١٢-٦) ، بينما تشير الميزانية البرنامجية المقترحة (A/46/6/Rev.1 ، الفقرة ١٩-٦) إلى مبلغ ١٠٥ ٢٠٠ دولار . وقال إنه يرجح برأي ايضاح لذلك . وقد ذكرت اللجنة الاستشارية أن مجموع الانفاق الفعلي على الخدمات الاستشارية لفترة السنتين ١٩٩١-١٩٩٠ لغاية ١٥ مايو ١٩٩١ بلغ ٢٤ ٠٠٠ دولار ، وطلب أرقاماً محدثة لتمكين اللجنة من تقييم صحة التخفيضات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية .

٥٧ - السيد فونتين اورتيسي (كوبا) : قال إن اللجنة الخامسة هيئة فنية لا يجب أن تعنى بولايات الأجهزة السياسية . ورأى الجمعية العامة هو أن العمل الباقى كثير في مجال إنهاء الاستعمار . والقضية الوحيدة المعروضة على اللجنة الخامسة هي هل توجد موارد كافية لتصريف الولايات التي أذنت بها الجمعية العامة . ورأى أن تبلغ الأمانة العامة اللجنة هل هناك موارد مطلوبة لا تتفق مع أي ولاية تشريعية ، وفي هذه الحالة يعترض وفده على تقديم هذه الموارد ، وإلا فلا يبقى من عمل سوى تحديد أدنى مبلغ لازم لاداء الأنشطة المذكورة . ورأى في هذا الشأن أن مفهوم الأنشطة التي عفى عليها الزمن لا يشير إلى الأنشطة التي ظلت على جدول أعمال الجمعية العامة طويلاً . وسيحدد وفده موقفه من الباب ٦ عندما يتلقى التقديرات المنقحة .

٥٨ - السيد الدبيب (مصر) : قال إن على اللجنة قبل اتخاذ أي قرار في مسألة اعتمادات الباب ٦ أن تعرف مقدار الموارد الموجودة فعلًا أو التي ستصبح متاحة لبرامج معينة . ويصدق هذا بالذات على صندوق الأمم المتحدة لتنمية البيئة وعلى برنامج المناهج الدراسية الفردية للطلاب الناميبيين ، فقد ذكر قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ باء أنه عند وجود نقص في التمويل مسموح للأمين العام أن يدخل في التزامات في حدود الميزانية العادية . ولا تستطيع اللجنة أن تقول إن كفاية التبرعات مسألة مفروغ منها ، كما أن تقليل اعتمادات أو الغائها قد يوقف هذه الأنشطة .

٥٩ - أما الاقتراحات التي تطلب استعراض ما يسمى بالأنشطة التي عفى عليها الزمن ، فقال إنه يود أن يؤكد أن الجهاز التشريعي الرئيسي قد اعتمد فعلًا قراراً يحدد الأولويات العامة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ، وأن أحد هذه الأولويات هو الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا . ومهمة اللجنة الخامسة باعتبارها جهازاً يتولى مسائل الإدارة والميزانية هو التكفل بتنفيذ القرارات التشريعية التي اتخذتها الجمعية العامة ، وهي لا تستطيع استبدال برامج دون موافقة الجمعية العامة . ورأى

(السيد الديب ، مصر)

أن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا تستدعي زيادة دعم البرامج الاقتصادية لتلك القارة ، وأن على الأمم المتحدة أن توافق التزامها حتى يسود الاستقرار وتنجح مصادر التمويل . ولذلك فإن وفده يحتفظ لنفسه بالرأي في مسألة التخفيفات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية في الباب ٦ ريثما ترد التقديرات المنقحة .

٦٠ - السيد أوسيا (الأرجنتين) : قال إنه رغم حدوث تطورات إيجابية بلا شك في عملية إنتهاء الاستعمار - وهو أمر من أكبر إنجازات الأمم المتحدة - فما زالت هذه العملية بعيدة بعض الشيء عن الانتهاء . وقال إن وفده كان يدرك أن على البرامج أن تعكس تغير الاحوال عندما قبل توصيات لجنة البرنامج والتنسيق . وسوف ينتظر وفده التقديرات المنقحة قبل اتخاذ موقف نهائي في توزيع الموارد في الباب ٦ ، أما في الوقت الحاضر فيكتفي بإبداء رأيه أنه ينبغي أن لا تكون للمقترحات الواردة في التقديرات المنقحة أثر إيجابي في قدرة المنظمة على أداء الأنشطة المأذون بها في الباب الفرعى ٢ .

٦١ - السيد كنتشين (المملكة المتحدة) : اتفق مع بيانات مثل هولندا بالنيابة عن الدول الأعضاء الأثنى عشرة في الاتحاد الأوروبي ، ورحب بالتعليقات البناءة من وفود أخرى . ورغم اتفاقه على أن ولايات أجهزة تشريعية أخرى ما زالت محاجة حتى لو كانت ولايات أجيزة بالتصويت ولم تتوافق عليها بعض الوفود ، فإن اللجنة الخامسة تملك شرعا - باعتبارها المحفل المناسب للنظر في شؤون الإدارة والميزانية - أن تبحث احتياجات العمل التقديرية لتنفيذ هذه الولايات بأسلوب يكفل جعل هذه التقديرات كافية قدر إمكانية التنبو بغيراتها .

٦٢ - ورأى أن في الباب ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة مؤشرات مختلفة لعبء العمل ، مما يساعد هذه العملية . وبعضاً إحصاءات حجم العمل - مثل عدد الملتمسيين طالبي الاستعمال أو عدد الاجتماعات المقرر عقدها - يتطابق على ما يبدو مع إحصاءات فترة السنتين السابقة . وهذا أمر غريب بسبب تطور إيجابي هو استقلال ناميبيا ووجود احتمال معقول بأن الصحراء الغربية سوف لا تظل أطول من ذلك في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ورأى أن التخفيف في عبء العمل واقعي - كما هو الحال في مجلس العمومية (Rev.1 A/46/6/A ، الفقرة ٩-٦) ، أو ممكن - كما هو حال ناميبيا ، فقد أظهرت الوثائق المقدمة إلى اللجنة في الدورة السابقة أن عبء عمل البرامج السابقة سيقل كثيراً بعد انتهاء عام ١٩٩٢ .

٦٣ - ختم حديثه بقوله إن القصد من تعليقاته المساعدة في وضع أساس واقعي تبني اللجنة عليه قرارها . وأشار إلى باب ما زال يحتاج كثيراً من التوضيح وما زال استعراض وحدة البرامج الخاصة للطور معلقاً فيه ، فقال إن وفده لا يرى مبرراً حتى

(السيد كنتشين ، المملكة المتحدة)

لاتخاذ قرار مؤقت في القراءة الاولى ، على الاقل ريشما تتلقى اللجنة التقديرات المقترحة التي طلبتها لجنة البرنامج والتنسيق والتي وعد بها مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية .

٦٤ - السيد مسيلى (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : رد على سؤال ممثل المغرب فقال إن احتياجات الخدمات الاستشارية المشار إليها في الجدول ٤-٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة تشير إلى اعتماد للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ قدره ٩٠٠ ١٥٨ دولار وانخفض بمقدار ٧٠٣ دولار بحيث أصبحت الموارد المطلوبة لهذا البند بمعدلات ١٩٩١-١٩٩٢ تبلغ ٢٠٠ ١٠٥ دولار . ويظهر نفس الرقم في الفقرة ٦-١٩ من بيان الأمين العام ، وهو يعادل مبلغ ٨٠٠ ١٣١ دولار بمعدلات الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ . وكان هذا التقدير الاخير هو الذي جعل اللجنة الاستشارية توصي بتخفيف قدره ٠٠٨٥٠ ٥٨ دولار .

٦٥ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : لاحظ أن معظم التعليقات والاستئلة التي أثيرت في المناقشة كانت عامة في طابعها - وهي عما إذا كانت الموارد التي يطلبها الأمين العام كافية أو كافية بالكاد أو سخية جدا - ومن ثم فهي تعكس مهمة رئيسية للجنة هي دراسة العلاقة بين الموارد المقترحة والأنشطة التي أدت بها الجمعية العامة . وقال إن الباب ٦ ، خصوصا وأنه يتناول المسائل السياسية ، يمسور بعض المشاكل الحساسة التي تشهدها عملية صياغة آية ميزانية مثل مقدار التفاوت المسموح به للتغيرات محتملة ولكن غير اكيدة . ورأى أن أسلوب الأمانة العامة التقليدي حكيم . فهو يراعي الحالة وقت وضع الميزانية بدلا من محاولة توقع كافة التطورات الممكنة في المستقبل .

٦٦ - وأضاف قائلا إن ممثل المملكة المتحدة كان مصيبا عندما لاحظ أن كثيرا من الأنشطة والموارد المقترحة - وبالطبع مؤشرات عبء العمل الذي يقابلها - هي نفس أنشطة وموارد الميزانية البرنامجية الحالية . بيد أنه ينبغي التذكر أن فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ شهدت تخفيضات كبيرة ، وأكثر من ذلك كثيرا خلال فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ . ونوه بتعليقات ممثل المملكة المتحدة حول مؤشرات عبء العمل ، ووافق على أن الأمانة العامة ينبغي أن تزيد من تطويرها .. ومن الشناقش أن الأمانة العامة عندما قدمت مؤشرات مفصلة أصبح الباب أكثر عرضة للانتقاد مما لو كانت قد اكتفت ببيانات عامة جدا عن أنشطة مقترحة لفترة السنتين القادمة . ولا يعني هذا عدم ضرورة مناقشة مؤشرات عبء العمل ، كما أن في التقديرات المقترحة بالقطع معلومات واقعية أدق وأحدث تمكن اللجنة من وضع آرائها في الاعتمادات المطلوبة .

(السيد بودو)

٦٧ - وتحدث عن مسألة التشرذم التي ظهرت في اللجنة أو أشارتها لجنة البرنامج والتنسيق خصوصا فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، فذكر إلى أن مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة تشير إلى اقتراحات تعكس الهيكل العالى . ولم يأت طرحها على سبيل التوصية أو الامتنان وإنما تقريرا للواقع فحسب . وبعبارة أخرى لم يكن تصور الميزانية البرنامجية المقترحة على أساس أنها أداة للتغيير سواء في الأمانة العامة أو في تكوين الهيئات الحكومية الدولية . ورأى أن الحلقة الدراسية التي اقترحتها لجنة البرنامج والتنسيق قد أحيلت إليها أصلا موضوعات كثيرة للمناقشة منها مسألة إعادة التصنيف ، ولكن قد يكون من الشائق معرفة طبيعة الظروف التي تساعده على استخدام الميزانية البرنامجية في المستقبل كأداة للتغيير .

٦٨ - ورد على ممثل أوغندا فقال إنه يستطيع التأكيد أن المبالغ المبوبة للمنسج الدراسية لطلاب ناميبيا محصلة وليس معقودة فحسب . وإذا ظهرت معوبات في تنفيذ برنامج المنسج الدراسية فسيقوم الأمين العام بإبلاغ الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية بذلك ، ومن ثم تتخذ الالتزامات المطلوبة في الميزانية العادية ، ولو أن احتمال لزوم ذلك على ما يبدو يتناقض .

٦٩ - ورد على سؤال ممثل الصين عن مقدار الاعتمادات المقترحة للسفر في بند التوجيه التنفيذي والإدارة فقال إن جزءا من المبلغ المذكور يرتبط بمهمة بذل المساعي الحميدة . وهذا الإيضاح لازدواج المهام يصدق أيضا على الموارد المطلوبة للخدمات الاستشارية .

٧٠ - وأخيرا رد على تعليقات ممثل الولايات المتحدة حول بعض التشاور الموفدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية فقال إنه سيحاول تقديم معلومات أكثر قبل بدء المشاورات غير الرسمية حول الجزء المعنى بذلك من الباب ٦ .

٧١ - الرئيس : لاحظ أن عدة وفود أعربت عن رغبتها في انتظار التقديرات المقترحة ، وسؤال هل ترى اللجنة اتخاذ قرار في مسألة الباب ٦ في هذه المرحلة من القراءة الأولى .

٧٢ - السيد غريف (استراليا) : لاحظ أن اللجنة قد أجلت أصل البت في باب آخر من الميزانية بطلب من أحد الوفود . ويبدو أن عدة وفود تجد صعوبة في تناول الباب ٦ ، ولا يستطيع وفده شخصيا أن يقبل تقديراته المبدئية .

- ٧٣ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الامريكية) : أبدى اتفاقه مع ممثل استراليا .
- ٧٤ - السيد ايتوكيت (اوغندا) : اشار الى أن الاسلوب الذي تتبعه اللجنة هو الموافقة على كل باب مؤقتاً بشرط إدخال تغييرات على أساس آية معلومات ومشاورات غير رسمية . وهو لا يرى سبباً للخروج على هذا الاسلوب عندتناول الباب ٦ .
- ٧٥ - الرئيس : قال إن اللجنة تتبع فعلاً هذا الاسلوب ، ولكنها حاولت أيضاً إبداء المرونة بدلاً من التشدد في تطبيق القواعد . وربما كان الطريق السليم هو اعطاء الأمانة العامة وقتاً لتقديم التقديرات المنقحة ومعلومات أخرى مطلوبة للباب ٦ .
- ٧٦ - السيد ايتوكيت (اوغندا) : قال إن وفده سوف يساير اقتراح الرئيس ، ويأمل ابداء مرونة مماثلة عند النظر في أبواب أخرى من الميزانية عند اللزوم .
- ٧٧ - الرئيس : أعلن تأجيل اتخاذ قرارات بقصد الباب ٦ الى اجتماع لاحق على أساس تقديم معلومات أخرى .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠